جامعة الملك سعود
كلية الحقوق والعلوم السياسية

موجز أصول البحث العلمي القانوني

إعداد
د. أحمد لطفي السيد مرعي
أستاذ القانون الجنائي المشارك

١٤٣٦/١٤٣٥هـ

أولاً: **تعريف البحث العلمي عامة والبحث القانوني خاصة**:

يعرف البحث العلمي عامة بأنه وسيلة يحاول بواسطتها الباحث دراسة ظـــاهرة أو مشـــكلةٍ مـــا والتعرُّف على عواملها المؤثِّرة في ظهورها أو في حدوثها للتوصُّل إلى نتـــائج تفسِّـــر ذلـــك، أو للوصول إلى حلٍّ أو علاج لذلك الإشكال، فإذا كانت المشكلة أو الظاهرة مشكلةً قانونيـــة سُـــمِّيَ بالبحثِ القانوني. فمثلاً تمثل الأمور الآتية مشكلة قانونية: الغبن في العقود – إجرام الأحـــداث – انحراف الإدارة بسلطتها – العدالة الجنائية الدولية – النظام القانوني لاستغلال الفضاء أو البحـــار ...الخ – حجية الأحكام الجنائية أمام القضاء الإداري أو المدني – الإثبات بالوسائل الالكترونية – ولاية المرأة للقضاء – الفصل التعسفي للعمال – المسئولية الجنائية لرئيس الدولة – الحصـــانات الدولية – العُضل في النكاح – التجارة الالكترونية – المصنفات الفنية المشتركة – عقد B. O. T – عقود الفيديك (نماذج عقود وضعتها الفيدرالية الدولية للمهندســـين الاستشـــاريين) – التحكـــيم التجاري ... الخ ؛ فكل هذه المشكلات – وغيرها الكثير – تحتاج إلى دراسة قانونية للوصول إلى حل أو علاج (أي إلى تنظيم قانوني ملائم)، وهذا هو جوهر البحث العلمي القانوني.

ثانياً: **أنواع البحث العلمي**:

أ ــ المقالة:

وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطالب الجامعي، خلال مرحلة الليسانس، بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتسمى عادة بالمقالة أو البحوث الصفية. (نسبة إلى الصف أي القسم). وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

ب ــ مشروع البحث:

ويسمى عادة " مذكرة التخرج "، وهو يطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة، إلا أن أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد. وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار

الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم. فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة. بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير.

ج ــ الرسالة:

وهو بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية، عادة ما تكون درجة الماجستير. والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه. وتعتبر امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته للدكتوراه. وهي فرصة ليثبت الطالب سعة إطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد، والتبصر فيما يصادفه من أمور.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات. وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى التوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبياً، قد تكون عاما أو أكثر.

د ــ الأطروحة:

يتفق الأساتذة ورجال العلم على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، وهي للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد اشكاليته، ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من سنة أو سنتين ــ ربما عدة أعوام. وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه.

ثالثاً: صفات الباحث:

البحث عملية إنتاج وإبداع وخلق وابتكار، تحتاج إلى موهبة، وليس بمقدور كل إنسان القيام بهـــا، وينبغي أن يعلم أن التفوق الدراسي لا يعني التأهيل لهذا العمل. بل قد يكون عكس ذلك. ومظاهر وجود موهبة البحث عند الطلاب أمران:

١ – القدرة على نقد الأفكار والبرهنة على فكرته .

٢ – القدرة على المناقشة والفهم وتوجيه الأنظار إلى أفكار جديدة من خلال المناقشات.

وعلى الباحث أن يتسم بالآتي:

١- الموضوعية:

وتعني أن الباحث يلتزم في بحثه المقاييس العلمية ويقوم بإدراج الحقائق والوقائع التي تدعم وجهة نظره وكذلك التي تتضارب مع وجهة نظره.

٢- الانفتاح الفكري:

ويعني ذلك أن على الباحث أن يتمسك بالروح العلمية والتطلع دائماً إلى معرفة الحقيقة والابتعاد قدر الإمكان عن التزمت والتشبث بالرؤية الأحادية المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها.

٣- الابتعاد عن إصدار الأحكام النهائية:

أي أنه يجب أن تصدر الأحكام استناداً إلى البراهين والحجج والحقائق التي تثبت صحة النظريات.

كما يجب أن يتحلى بعدد من الأخلاق نوجزها فيما يلي :

١- الفضول العلمي الملتزم.

٢- الصبر والتأني.

٣- الأمانة.

٤- التواضع.

رابعاً: **مبادئ البحث العلمي**:

١ – الحقيقة:

أي يجب على الباحث أن يركز اهتمامه على كشف الحقائق وإمكانية تعميمها من أجل توسيع المعارف البشرية.

٢- الحرية:

يجب أن يمتثل الباحث إلى التحديدات الشرعية والقانونية المفروضة على حرية البحث العلمي.

٣- المسؤولية:

يجب أن يتحمل كامل المسؤولية عن كل الأبحاث والنتائج والآراء التي وردت في بحثه.

خامساً: **خطواتُ البحث العلميِّ**:

غالباً ما يمر البحث العلمي – أياً كان مجاله – بالخطوات التالية:

١- تحديد مشكلة البحث (**موضوع الدراسة**).

تنبع مشكلة البحث من شعور الباحث بحيرة وغموض تجاه موضوع معيَّن، ومن الضروريِّ التمييز بين مشكلة البحث ومشكلات الحياة العاديَّة، فمشكلةُ البحث هي موضوع الدراسة، أو كلُّ ما يحتاج إلى حلٍّ وإظهار نتائج. وعادة ما يرتبط تحديد موضوع الدراسة في المجال القانوني بوجود خلاف فقهي أو قضائي حول مسألة قانونية معينة أو تفاقم حجم ظاهرة معينة في المجتمع وانعدام أو ضعف المعالجة التشريعية أو النظامية لها. وقد يتم تحديد موضع الدراسة في ضوء ضعف الحلول التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول المشكلة القانونية.
وهناك اعتبارات تجب على الباحث مراعاتها عند اختيار مشكلة بحثه وعند تحديدها، وعند صياغتها الصياغة النهائيَّة، منها ما يأتي:

– أن تكون مشكلة البحث قابلةً للدراسة والبحث، بمعنى أن تنبثقَ عنها فرضيَّاتٌ قابلة للاختبار علميّاً لمعرفة مدى صحتها. (فمثلاً إذا خلص الباحث إلى رأي معين يريد أن يوجه المشرع أو القضاء إلى تبنيه فيحسن عرض فرص تبني هذا الحل في التشريعات المقارنة).
– أن تكون مشكلة البحث أصيلةً وذات قيمة؛ أي أنَّها لا تدور حول موضوعٍ تافه لا يستحقُّ الدراسة.
– أن تكون مشكلة البحث في حدود إمكانات الباحث من حيث الكفاءة والوقت والتكاليف،

فبعض المشكلات أكبر من قدرات باحثيها فيضيعون في متاهاتها ويصابون بردَّة فعل سلبيَّة.

– أن يتأكَّد الباحث بأنَّ مشكلة دراسته مازالت حية ولا تكون تكراراً لموضوع أشـــبع بحثـــاً وتحليلاً في دراسات سابقـــة.

٢- تحديد أبعاد البحث وأهدافه.

وهذا يقتضي:

أ – تحديد دوافع اختيار الباحث لموضوع بحثـــه:

هنا تكون قد تبلورت لدى الباحث أسبابٌ ودوافع لاختياره موضوع بحثه فعليه أن يحدِّدها بوضوح لتكونَ مقنعةً للقارئ المختصِّ ليتابع قراءة بحثه، ولتكون ممهِّدةً له الطريق للسير في بحثه، ويُنْصَح الباحثون في ذلك ألاَّ يفتعلوا الأسبابَ والدوافعَ ليضفوا أهميَّةً زائفة على أبحاثهم فسرعان ما يكتشف المختصُّون ذلك فينصرفون عنها وعن الاستفادة منها. ومن قبيل الدوافع المعتادة في المجال القانوني لاختيار الموضوع نذكر مثلاً: اتصال الموضوع بمهنة الشخص (ضابط – قاضي ... الخ)، التعرض شخصياً لمشكلة قانونية – تعرض النظام القانوني للدولة لهجوم (التعريض بالشريعة في مجال العقوبات البدنية في جرائم الحدود – جواز تأديب الزوجة بالضرب – تعدد الزوجات في الإسلام ...الخ).

ب– أبعاد المقارنة لموضوع بحثـــه:

على الباحث أن يحدِّد أبعاد المقارنة في موضع بحثه (كتحديد الأنظمة القانونية محل المقارنة – تحديد الفترة الزمنية للمقارنة). كدراسة مشكلة الإثم الجنائي في النظامين اللاتيني والأنجلو أمريكي – كدراسة نظرية السبب في القانون الإنجليزي – كدراسة مثلاً النظام القانوني للأجانب في مصر في الفترة من ١٨٨٢ – ١٩٥٢ – كدراسة تنظيم القضاء في الدولة السعودية الأولى....الخ.

ج– تحديد أسئلة البحث:

على الباحث أن يحدِّد أسئلة بحثه التي يسعى البحثُ مستقبلاً للتوصُّل إلى إجاباتها وذلك بصياغتها صياغة دقيقة كأن تكون مثلاً لدراسة موضوع (حق الدفاع في مرحلة جمع الاستدلالات):

١– ما مفهوم مرحلة جمع الاستدلالات.

٢– ما مفهوم حق الدفاع.

٤- ما موقف التشريعات المقارنة والمواثيق الدولية.

٥- ما الوضع في النظام الإجرائي السعودي.

وهكذا....

د - أهداف البحث:

حين يختار الباحث موضوعاً معيَّناً (مشكلة بحثيَّة) يهدف في النهاية إلى إثبات قضيَّة معيَّنة أو نفيها أو استخلاص نتائج محدَّدة، وتحديد الأهداف هو مفتاحُ النجاح في البحوث. ومن المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها عند كتابة أهداف البحث المبادئُ الآتـــية:

١- أن تكونَ أهداف البحث ذات صلة بطبيعة مشكلة البحث.

٢- أن يتذكَّرَ الباحث دائماً أنَّ الأهداف المحدَّدة خيرٌ من الأهداف العامَّة.

٣- أن تكونَ الأهداف واضحة لا غامضة تربك الباحث.

٤- أن يختبرَ وضوح الأهداف بصياغتها على شكل أسئلة.

فمثلاً يمكن صياغة أهداف لأحد الموضوعات القانونية المتمثل في كالتالي:

أ- استظهار مضمون فكرة التعسف في استعمال الحق في الشريعة الإسلامية.

ب- تحديد أهم التطبيقات لفكرة التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي.

ج- سمو الفقه الإسلامي على النظم المقارنة وأسبقيته في طرح النظرية.

وهكذا...

هـــ - اصطلاحات البحث:

قد يحسن أن يحدد الباحث في صدر بحثه (المقدمة) مضمون المصطلحات التي ترد في عنوان بحثه أو في ثنايا البحث حين يكون لذلك أثر على الفهم العام لعناصر البحث من قبل فاحصـــيه أو المطلعين عليه، ويخشى أن تفهم الاصطلاحات بدلالات غير دلالاتها المقصودة بالبحـــث. كتحديد المقصود بالطفل أو الحدث عند معالجة مسئوليته المدنيـــة أو الجنائيـــة (فالتشـــريعات تتفاوت في إطلاق هذا الوصف)، وتحديد معنى (جناية) الذي يختلف مدلوله في الفقه الشرعي عن الأنظمة الوضعية ... وهكذا.

سادساً: **استطلاع الدراسات السابقة** (**أدبيات البحث**):

وأهميَّة هذه الخطوة تتَّضح من عدة نواحٍ:

١- بيان وشرح خلفيَّة موضوع الدراسة.

٢- وضع الدراسة في الإطار الصحيح وفي الموقع المناسب بالنسبة للدراسات والبحوث الأخرى، وبيان ما ستضيفه من معرفة.

٣- تجنُّب الأخطاء والمشكلات التي وقع بها الباحثون السابقون واعترضت دراساتهم.

٤- عدم التكرار غير المفيد وعدم إضاعة الجهود في دراسة موضوعات بحثت ودرست بشكلٍ جيِّد في دراسات سابقـــة.

وعلى الباحث عند القيام بمسحٍ لما كتب سابقاً حول موضوعه الإتيان بالآتي:

١- أن يحصرَ عدد الأبحاث التي عملت من قبل حول موضوع دراستـــه.

٢- أن يوضِّحَ جوانب القوَّة والضعف في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع دراسته.

سابعاً: **تصميم البحث**:

ويشمل تصميم البحث القانوني عادة على ثلاث نقاط هي:

١ - تحديد منهج البحث.

٢- تقسم الدراسة.

٣- كتابة البحث (الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها).

١- تحديد منهج البحث:

يقصد بذلك أن يحدِّد الباحث الطريقة التي سوف يسلكها في معالجة موضوع بحثه لإيجاد حلولٍ لمشكلة بحثه، وتسمَّى تلك الطريقة بالمنهج.

والدراسات القانونية تدور بالأساس بين أسلوبين أو منهجين هما: المنهج الاستقرائي – المنهج الاستنباطي (القياسي). ثم يمتزج معها مناهج فرعية أخرى هي: المنهج التاريخي – المنهج الوصفي – المنهج التجريبي – المنهج المقارن ... الخ.

ولنذكر ملمح بسيط عن أهم تلك المناهج:

أ- المنهج الاستقرائي:

وهو منهج يبنى على ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها. كتتبع أراء الفقهاء حول أحوال الفسخ في العقود منفردة واحداً تلو الأخر لاستظهار نظرية عامة للفسخ في العقود برمتها. أو تتبع ظروف التخفيف التي راعاها القضاة عند نظر الأقضية الجزائية لمحاولة بناء نظرية عامة للظروف المخففة للعقاب في الفقه الإسلامي.

ب- المنهج الاستنباطي:

وهذا الأسلوب ينقل الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة. فالاستقراء يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القوانين والمسلمات العلمية، في حين أن الاستنباط أو القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق. ففي المجال القانوني يمكن دراسة قواعد تطبيق نظرية الدفاع الشرعي في مجال الجرائم الدولية، أو مدى إعمال نظرية القوة القاهرة في عقود التجارة الدولية، أو خصوصية نظرية المسئولية المدنية عن مضار المواد النووية.

ج- المنهج التاريخي :

هو الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في إحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة في المشكلات الإنسانية والقوة الاجتماعية التي شكلت الحاضر . وهو منهج من ضمن مناهج العلمية المعتبرة التي تستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية والتي لها امتداد تاريخي. (ويصلح هذا المنهج لدراسات تاريخ النظم القانونية والقانون المقارن. ولا غنى عن استخدامه عند استعراض التطور التاريخي لموضوع الدراسة.

د- المنهج التجريبي:

مضمون المنهج التجريبي، يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة، وهو لذلك استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع، وذلك إلى ما لانهاية. وهو منهج يكاد يندر في

الدراسات القانونية ويمكن استخدامه في مجال العلوم القانونية المساعدة، كعلم الاجتماع القانوني وعلم النفس الجنائي، وعلم الإجرام، وعلم العقاب، وعلم الأدلة الجنائية ....الخ.

هـ- المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو عبارة عن دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها. لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية.

و- المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن استخداماً واسعاً في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية. ولقد عرف القانون المقارن تطوراً معتبراً خلال القرن التسع عشر، وذلك بتأسيس "جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة ١٨٦٩، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة ١٩٠٠. وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

٢- تقسيم الدراسة (مخطط أو خطة البحث):

يفترض تقسيم الدراسة قيام الباحث بالآتي:

أ- جمع بيانات ومعلومات حول موضوع الدراسة وتحليل كل ذلك من أجل صياغة أسئلة الدراسة وأهدافها، وهذا بدوره يوجب جمع المصادر والمراجع المتعلقة بالبحث، قديمها وحديثها، إما بالكتابة أو التصوير. ويتم ترتيب المعلومات في صورة بطاقات أو دوسيهات، ثم يتم توزيع ذلك على أبواب وفصول البحث شيئاً فشيئاً.

ويتم جمع المعلومات إما من (مصادر)، وإما من (مراجع)

وأهم أنواع المصادر في ميدان العلوم القانونية هي:

- المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.
- محاضر وقرارات وتوصيات الجهات الرسمية.
- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.
- الشهادات والمراسلات الرسمية.
- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.
- الإحصائيات الرسمية.

أما أهم أنواع المراجع (المصادر غير الأصلية أو غير المباشرة) في ميدان العلوم القانونية هي:
- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة.
- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة.
- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.
- الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس.

ب- بناء التساؤلات في صورة هرمية متسلسلة ومترابطة يؤدي فيها التساؤل إلى تساؤل أخـــر، وتتفرع فيها التساؤلات الكبرى إلى أسئلة فرعية.

والمتعارف عليه أن يتشكل مخطط البحث على النحو التالي:

- **عنوان.**
- **مقدمة**

ويشترط في المقدمة: الإيجاز – الدقـــة – الدلالة على الموضوع.
ويوضح فيها: مشكلة البحث، أسئلته، أهدافه، اصطلاحاته، منهجه، حدود المقارنة، الدراسات السابقة.
- **أجزاء أو مفاصل:** وهي (أبواب – فصول – مباحث – مطالب – فروع – فقرات أو بنود (أولاً – ثانياً – ثالثاً ... الخ) ثم (١، ٢، ٣...الخ) ثم (أ، ب، ج .... الخ) – خاتمة – مراجع – ملاحق – قائمة مختصرات – فهرس).

ولابد من ذكر عنوان أو تعريف لكل باب وفصل، وتحديد عدد الأبواب والفصول أمـــر متـــروك للباحث يحدده تبعاً لموضوعه، وليس من الضروري التماثل بين أعداد الفصـــول، وإنمـــا يجـــب التناسق والترابط بين عناوين الأبواب والفصول وبين عنوان البحث الرئيسي.

ويجدر التنبيه إلى أن تعديل الخطة البحثية وارد في أي مرحلة من مراحل كتابة البحث، ذلك أن الخطة الأولى هي خطة مبدئية مرتجلة تخمينية في غالب أجزائها، وغالبا ما يجد الباحث ما يخالفها أو يتناقض مع عناصرها وأفكارها، أو يتطلب تقديماً أو تأخيراً وما إلى ذلك. ولكن يشترط في التعديل أن لا يمس بجوهر الموضوع. وغالباً ما يكون التعديل في شكل استبدال عناوين بأخرى، أو نقل وإعادة ترتيب العناوين بين الأبواب والفصول، وربما يصل إلى حد زيادة أجزاء على مفاصل الخطة.

ويراعى في الخاتـــمـــة أن تتضمن خلاصة سريعة للبحث، والتركيز بشكل أفى على النتائج والأفكار الرئيسية المستخلصة أو التي توصل إليها في بحثه، وكذلك الآراء الخاصة بالباحث؛ تلك الآراء التي تترسخ فيها شخصيته وذاتيته العلمية. ولا مانع من أن تتضمن الخاتمة عرض لكافة العراقيل التي قامت أمام عملية إعداد البحث وكيفية التغلب عليها.

فالخاتمة إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقول: كيف قام الباحث بإعداد بحثه وإنجازه، وما هي النتائج التي تم التوصل إليها. وذلك عكس المقدمة التي تشكل إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقرر: لماذا تخير الباحث هذا الموضع للدراسة، وكيف سيقوم الباحث بإعداد بحثه حول هذا الموضوع.

٣- كتابة البحث (الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها).

يتولى الباحث الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها من خلال استقصاء الأفكار والمفاهيم المطروحة في مؤلفات الآخرين، ثم عرضها بطريقة تحليلية نقدية، ثم الترجيح فيمـــا بـــين الآراء الواردة في تلك المؤلفات، أو طرح ما قد يخالفها، مع تعزيز النتائج بحجج وبراهين.

ولعل أشهر أداة مستخدمة في كتابة البحوث القانونية هي الاقتباس، ولهذا الأخير عدة أشكال أهمها:

أ- الاقتباس النصي.

ب- الاقتباس عن طريق التلخيص.

ج- الاقتباس بإعادة الصياغة.

أ- الاقتباس النصي وشروطه:

هو عبارة عن نقل عبارات الكاتب بنصها دون أي تصرف فيها، بقصد تدعيم وجهة نظر، أو إبراز خطأ صاحب النص .

أما شروط الاقتباس النصي فهي كالتالي:

١ – التأكد من صحة نسبة النص إلى قائله، وذلك بالرجوع إلى مصدره الأصلي.

٢ – وضع النص المقتبس بين قوسين لتمييزه عن كلام الباحث.

٣ – في حالة ازدياد حجم النص المقتبس (فوق الخمسة أسطر تقريباً) يميز النص المقتبس بكتابته بحروف أصغر من الكتابة العادية، وبتضييق المسافة بين السطور وترك مسافة بيضاء على جانبي الصفحة.

٤ – عند حذف جزء من النص المقتبس لحاجة ما يوضع مكان الجزء المحذوف عدد من النقاط بين قوسين هكذا : (...) وعند الإضافة إلى النص ...

٥ – مراعاة التنسيق بين النصوص المقتبسة، حتى لا ينقض نص نصاً آخر .

٦ – محافظة الباحث على شخصيته بين الاقتباسات، وذلك عن طريق التمهيد للنص المنقول والتعليق عليه، وشرح النصوص الصعبة فيه، والمقارنة بين النصوص بعضها ببعض.

٧ – يذكر في الهامش اسم الكتاب المنقول منه النص واسم مؤلفه ورقم الصفحة وتاريخ الطبع ومكانه.

ب- الاقتباس عن طريق التلخيص:

يعتمد الباحث في بحثه على ما كتبه سابقوه، ومن ثم يحاول أن يضيف إليه جديداً، ولكن لو ذهب الباحث يعرض آراء سابقيه واستنتاجاتهم كما هي في بحثه لأدى ذلك إلى ازدياد حجم بحثه ازدياداً معيباً، ومن هنا يسلك الباحث طريقاً آخر يتفادى به هذا العيب، وهو طريق التلخيص، حيث يستخلص صفحات متعدد في سطور محدودة، ويشير في النهاية إلى المرجع وبقية البيانات.

ج- الاقتباس بإعادة الصياغة:

قد يحتاج الباحث إلى إعادة صياغة النص إذا رأى فيه صعوبة على القارئ، فيعيد صياغته بأسلوبه الخاص. ويوضح ما فيه من الغموض والخفاء ، وذلك بعد فهمه واستيعابه له.

والمقصود من استعمال هذه الطريقة :

أ – تقليل النقول النصية في البحث حيث لا يوجد هناك داع .

ب – إبراز قدرات الطالب في فهم النصوص وحسن استخدامها.

ج – الضبط والتعليق على الأماكن المحتاجة إلى ذلك.

ويجب التنبه إلى أنه ليس الغرض من اقتباس النصوص جمعها وتضخيم حجم البحث بها، وإنما المقصود تقويمها واستنتاج ما يمكن استنتاجه منها، وبالتالي الوصول إلى فكرة جديدة عليها. وعلى هذا فيجب أن يحلل ويفند الباحث كل ما يطرحه من أفكار الآخرين حتى يتميز بحثه بالأصالة والجدة.

ثامناً: **توثيق المصادر والمراجع**:

١- يجري توثيق المراجع في هامش كل صفحة، مع وضع رقم متوالي عند كل فكرة تم اقتباسها من أحد المصادر أو المراجع.

مثال:

[ويعود استخدام تعبير القانون الإنساني الدولي *International Humanitarian Law* – وفق الترجمة الإنجليزية للمصطلح – أو القانون الدولي الإنساني *Droit international humanitaire* – وفق الترجمة الفرنسية له، والتي أصبحت لها الغلبة في الأوساط العلمية[١] – إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئيسها الأسبق الفقيه ماكس هبر *Max Huber*، تحت إلحاح الرغبة في إسباغ

[١] حاول البعض القول بأن التسمية الأصوب لهذا الفرع هي "القانون الإنساني الدولي"، باعتبار أن إنسانية الإنسان تسبق دوليته. عبد الرحمن، إسماعيل، الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي، بحث منشور في القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، دار المستقبل العربي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤١، هامش١. ويقول د. محمود شريف بسيوني في ذلك: "...الرأي عندي هو ملائمة المصطلح الأول – أي القانون الإنساني الدولي – لطبيعة ومغزى وجود هذا الفرع من القانون وهو حماية الإنسان ذاته وبصورة مطلقة، آية ذلك أن تطور هذا الفرع من القانون الدولي اقتضى إسباغ الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية...". راجع، بسيوني، محمود شريف، القانون الدولي الإنساني، ط٢، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص (هـ). وراجع أيضاً، بسيوني، محمود شريف، صيام، خالد سري، مدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي، ماهيته، نطاقه، تطبيقه، حاضره، مستقبله، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٧، ص٤٦ وما بعدها.

طابعاً إنسانياً على قانون النزاعات المسلحة. وفي فهم اللجنة تلك، فإن هذا المصطلح يقصد به الفرع القانوني من أفرع القانون الدولي العام الذي يستوحي الشعور الإنساني ويؤكد على حماية الفرد أثناء النزاعات المسلحة[٢].

٢- عند ذكر المرجع للمرة الثانية ليس بالضرورة ذكر كافة بياناته، بل يكتفى، باسم الباحث ثم عبارة (المرجع السابق)، ثم رقم البند والصفحة.

٣- إذا تمت الاستعانة بأكثر من مرجع لمؤلف واحد في ذات الدراسة عندئذ يجب ذكر جزء من المرجع المختار قبل عبارة المرجع السابق.

٤- تعد قائمة بالمصادر والمراجع بعد خاتمة البحث يجري تبويبها على النحو التالي:

- المراجع العامة (المؤلفات العامة).
- المراجع المتخصصة (البحوث المتخصصة).
- الرسائل العلمية.
- الدوريات والمجلات العلمية
- الأحكام القضائية.
- مصادر الانترنت.

٥- يتم التبويب بترتيب الأحرف الأبجدية (العربية أو الإنجليزية بحسب الأحوال).

٦- يبدأ باسم العائلة، ثم الاسم الأول، اسم المرجع، رقم الطبعة (أو بدون رقم طبعة)، اسم دار النشر (أو بدون دار نشر)، ثم سنة النشر (أو بدون سنة نشر).

٧- إذا تعلق الأمر بمقال تذكر شهر إصدار الدورية، ورقمها، ورقم الصفحة أو عدد صفحاتها.

٨- إذا تعلق الأمر بمراجع أجنبية فتجمع مراجع كل لغة في قائمة مستقلة.

<u>أمثلة للتوثيق وقائمة المصادر والمراجع:</u>

مؤلفات عامة:

- عامر، صلاح الدين، مقدمة لدراسة قانون النزعات المسلحة، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٧٦.

بحوث متخصصة:

- سراج، عبد الفتاح، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي، دراسة تحليلية تأصيلية، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

الدوريات والمجلات العلمية:

[٢] عبد الرحمن، إسماعيل، الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي، في القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص ١٧.

- السيد، رشاد عارف، دراسة لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع٤١، ١٩٨٤.
- كريل، فرانسواز، اللجنة الدولية لتقصي الحقائق ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مارس–أبريل، ع١٨، ١٩٩١.

المراجع باللغة الأجنبية:

- *Vandermeersch D., Droit belge, in Juridictions nationales et crimes internationaux, sous la direction de Antonio Cassese et Mireille Delmas-Marty, PUF. 2002, p. 80 et s.*

علامات الترقيم

العلامة	اسمها	متى تستعمل ؟	مثال
.	النقطة	* في نهاية الجملة التي تم معناها .	انقضت الدعوى بوفاة المتهم.
		* في نهاية جملة الأمر .	وكل محامي، وأعطه المستندات، وأحضر يوم الجلسة.
،	الفاصلة	* بعد لفظ المنادى .	يا عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام، أتلو لائحة الاتهام.
		* بين جملتين بينهما حرف عطف .	رتب مرافعتك جيداً ، ثم اختمها بطلبات أصلية واحتياطية.
		* بين الكلمات أو الجمل المتضادة .	أنت المدعي ، لا المدعي عليه.
		* بين الأعلام بدلاً من حرف العطف.	فروع القانون العام الداخلي هي: القانون الإداري ، القانون الدستوري ، القانون المالي ، القانون الجنائي.
		* بين أنواع الشيء أو أقسامه .	أقسام القانون: القانون العام ، القانون الخاص.
		* بين القسم وجوابه .	تالله، لأطعن على هذا الحكم.
		* بين جملة الشرط وجواب الشرط .	إن لا تتوافر المصلحة في الدعوى، يحكم بعدم قبولها.
؛	الفاصلة المنقوطة	* بين الجملتين اللتين احدهما سبب في الأخرى.	إذا كانت القاعدة القانونية آمرة ؛ فإن الاتفاق على ما يخالفها غير جائز.
:	النقطتان	* بعد القول وشبهه .	قال المجني عليه: إني أتنازل عن الحق الخاص.
		* بين الشيء وأقسامه .	أنواع الدعوى الجزائية: الدعوى الجزائية العامة، الدعوى الجزائية الخاصة.
		* بعد لفظ مثل .	أسباب الإباحة: أسباب ذات طابع موضوعي ترفع عن الفعل وصف التجريم مثل : الدفاع الشرعي، استعمال الحق....
؟	علامة الاستفهام	* في نهاية السؤال المبدوء بأداة استفهام .	هل حضر المدعى عليه الجلسة ؟
!	علامة التعجب	* في نهاية الجملة التي فيها تعجب ، أو حزن ، أو تأثر ، أو دهشة .	ما أقوى هذه المرافعة !
-	الشرطة	* بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر .	١- ٢- ٣- أولاً :- ثانياً :- ثالثاً :-
- -	الشرطتان	* يوضع بينهما الكلام المعترض .	قال القاضي للمتهم – وكان قد أحدث إخلالاً بنظام الجلسة – اسكت وإلا أخرجتك من القاعة.
« »	علامة التنصيص	* يوضع بينهما الكلام المنقول بنصه .	وقد نصت هذه المادة على أن "القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات المبينة في هذا النظام".
( )	القوسان	* يوضع بينهما الكلام المفسر لما قبله .	استُحدثت المحكمة العليا في المملكة (والمسماة بالنقض أو التمييز في الدول الأخرى) بموجب نظام القضاء الجديد.
		* جملة الدعاء القصير .	قال ابن القيم (رحمه الله) عن الاستصحاب بأنه "استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما يكون منفياً، وهذه الاستدامة تثبت لعدم وجود دليل مغير".
[ ]	القوسان الكبيران	* يوضع بينهما الزيادة من الكاتب على الجملة المقتبسة من كلام الآخرين .	وفكرة العقد الاجتماعي [القائل بها جان جاك روسو] من أوائل النظريات التي حاولت أن تفسر كيفية نشأة الدولة.
...	علامة الحذف	* توضع مكان الكلام المحذوف .	خصائص القاعدة القانونية: قاعدة سلوك اجتماعي، عامة ومجردة، ....